

المصدر: الحياه

التاريخ: ٣ فبراير ٢٠٠٢

الاستراتيجية الأميركية في آسيا الوسطى وسياسة تعديل خرائط الدول

تلك المنطقة الحساسة بعد أن كشفت مصادر مختلفة عن تمارين عسكرية، قبل ضربة أيلول (سبتمبر) الماضي، نفذتها القوات الأميركية في جبال تين شان في كازاخستان في أيلول ١٩٩٧ حتى الآن تبدو أهداف واشنطن غامضة فهي تشير إحياناً إلى خطط مرحلية وأحياناً إلى وجود استراتيجية شاملة يستغرق تنفيذها سنوات عديدة. ويبقى السؤال ماذا تريد أميركا من المنطقة؟

هناك مجموعة ترجيحات متنافرة تبدأ باحتواء العنف والدفع نحو استقرار المنطقة وتنتهي بنشر العنف وترك الفوضى الإقليمية تغرق سلسلة الدول المنتشرة على طول سلسلة جبال همالايا وامتداداتها الجغرافية والسياسية.

إلا أن التطورات الساخنة التي انتشرت فوق هضبة التبت نزولاً إلى المحيط الباسيفيكي تميل إلى ترجيح خطر الفوضى في تلك المنطقة الاستراتيجية. فهناك أولاً مخاطر من اندلاع حرب رابعة في شبه القارة الهندية. وهناك ثانياً ظهور التنسيق العسكري بين روسيا والصين لحماية مصالحهما في المنطقة بعد تمركز القوات الأميركية في المفاصل الاستراتيجية المحيطة بدائرة النفوذ التقليدية لبكين وموسكو. وهناك ثالثاً بداية توتر في جنوب الأرخبيل الياباني بعد اغراق طوكيو سفينة كورية شمالية مجهولة الأهداف (تهريب مخدرات أو تجسس). وهناك رابعاً تعزيزات عسكرية تايلاندية في المقاطعات الجنوبية المسلمة على حدود ماليزيا مستفيدة من الحملة العالمية - الأميركية ضد المسلمين. كل هذه الدلائل تشير إلى احتمال كسر الاستقرار في منطقة

كثير الحديث عن توزيع جديد للخريطة السياسية العالمية بعد اندفاع واشنطن في استراتيجية هجومية تعتمد مبدأ: من ليس معي ضدي. وضمت الاستراتيجية الأميركية المنطقة جارة على قضايا باردة لها صلة بخرائط الدول التي تشكلت في نهاية الحرب العالمية الأولى وأعيد تشكيلها في نهاية الحرب العالمية الثانية. فالنظام الدولي الجديد الذي رسمته معالمه بالأحرف الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك معسكره الاشتراكي بدأ الآن بإعادة إنتاج شكله السياسي في ضوء تداعيات

و«الجهاد». الأمر الذي يؤذن بسلسلة مواجهات طويلة لا يعرف مداها الزمني. والاجابة البعيدة المدى يمكن تصور خطوطها العريضة من الانزعاج الأوروبي والغضب الروسي وإهمال السلام في «الشرق الأوسط» الأمر الذي يثير علامات تعجب تتركز معالمها في

ضربة ١١ أيلول (سبتمبر) وانتشار قواتها في آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية. فهل يعاد تقسيم خرائط الدول السياسية لتنسجم مع حاجات النظام الدولي الجديد أم أن تلك بدايات أزمة طويلة لن تقف أميركا خارج حدودها؟ الاجابة السريعة يمكن استخلاصها من الخطاب الناري الذي ألقاه الرئيس جورج دبليو بوش أمام أعضاء الكونغرس الأميركي مهاجماً فيه بعض الدول مباشرة (إيران، العراق، وكوريا الشمالية) ومدورة من خلال تسمية منظمات سياسة مقاومة وتحديداً «حزب الله» و«حماس»

سؤال كبير بعد الاجتماع: هل فقدت الخرائط السياسية القديمة وظائفها التاريخية وباتت الولايات المتحدة في حقد إعلان خرائط جديدة تناسب قيادتها للعالم وتنسجم مع مفهومها الخاص للنظام «العالمي الجديد»؟

ما هي الاستراتيجية الأميركية في آسيا الوسطى؟
في شرق آسيا وجنوبها بعد ضرب
حكم طالبان وتنظيم القاعدة في
أفغانستان؟ وتحديداً ما هي
الأهداف الحقيقية لواشنطن في

صواريخ أرض - أرض إلى الحدود الدولية والمناطق المتنازع عليها أن إدارة البيت الأبيض أخذت برأي نيودلهي طالبة من اسلام آباد ملاحقة «العناصر المتطرفة» التي تحرك مسألة كشمير من الأراضي الباكستانية. ويذكر أن مركز «ستراتفورد للأبحاث» نشر دراسة حدد فيها باكستان على رأس اللائحة، وقبل العراق والصومال، كهدف ثان في الحملة العسكرية الأميركية ضد الإرهاب».

وطغى الحشد العسكري بين باكستان والهند على مجموعة توترات (وتحولات) حصلت في منطقة آسيا، فالصين مثلاً وقعت عقداً مع روسيا قضى بتزويدها بطائرات مضادة للصواريخ (أس ٣٠٠ بي إم يو) بقيمة ٤٠٠ مليون دولار. وهذا يشير إلى وجود قلق في بكين من احتمال تقلت الاستقرار وانتشار الفوضى في المنطقة المحيطة بها، وروسيا تخوفت من توقيع قرغيزستان وثيقة تعهدت بموجبها بمنح الولايات المتحدة امتيازات واسعة لقواتها المرابطة في آسيا الوسطى، وهذا يعني بداية صحو لمخاطر انتشار القوات الأميركية في المنطقة. واليابان أعلنت عن اغراق سفينة تجسس (غامضة الأهداف) كورية شمالية على بعد ٤٠٠ كلم غرب جزيرة امامي اوشيميا في أقصى جنوب الارخبيل الياباني. وهذا يشير إلى احتمال عودة الخلاف التقليدي بين دول بحر الصين على موارد البحر وثرواته.

وتاييلاند بدورها أرسلت تعزيزات عسكرية إلى المقاطعات الجنوبية ذات الغالبية المسلمة وطلبت من جارتها ماليزيا مساعدتها في ملاحقة من تسميهم بالانفصاليين. وهذا يشير إلى أن بانكوك تحاول الافادة من اجواء التوتر والحملة الأميركية، للتخلص من مشكلة داخلية مزمنة، وأميركا بدورها بدأت بتثبيت مواقعها في آسيا الوسطى وباشرت ببناء قاعدة جوية عسكرية في كازاخستان وأخذت بمد جسور وخطوط مواصلات وسيكك حديد ومراكز

أسلحة، وتحديداً في غربها وجنوبها، بعد هدوء دام ثلاثة عقود بين باكستان والهند. وفي حال تقلت الوضع

السياسي ودخول شبه الجزيرة الهندية دائرة العنف يرجح أن كل المنطقة المحيطة بها ستدخل في صراعات حدودية وأهلية تزعزع الاستقرار الاقليمي الذي أتاح لمختلف الدول الافادة منه وتحقيق تنمية اقتصادية منافسة للدول الأوروبية على المستوى التقني والصناعات الاستهلاكية. فالدول المنتشرة في تلك المنطقة تنتمي ثقافياً إلى حضارات ممتدة على خمسة آلاف سنة ولكنها سياسياً حديثة التكوين وحدودها غير واضحة المعالم وفيها انقسامات داخلية وتعيش فيها أكثريات وأقليات موزعة ومنتشرة على حدود الدول وأطرافها. فالفوضى في تلك المناطق تعني انفجار الحروب الأهلية وتداخل الصراعات وانتقالها بسرعة من مكان إلى آخر، الأمر الذي يعرض الخرائط السياسية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي القديم

(البرتغال، اسبانيا، فرنسا، هولندا، وبريطانيا) إلى تغييرات جذرية ربما تطيح بدول وتعيد تشكيل دول.

كيف يمكن قراءة الخريطة السياسية في ضوء التوتر القائم بين الهند وباكستان واحتمال تفجر الحرب بينهما انطلاقاً من مسألة كشمير؟

خريطة جديدة

تأتي التهديدات المتبادلة بين الهند وباكستان، بعد الهجوم الانتحاري على البرلمان الهندي في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) الماضي، في وقت سجلت الولايات المتحدة انتصارات عسكرية في أفغانستان وتراجعت أهمية اسلام آباد في الاستراتيجية الأميركية في المرحلة الجديدة. وأظهرت التصريحات الصادرة من واشنطن تعليقاً على الحشود العسكرية البرية ونقل بطاريات

على بكين وتطويق طموحاتها الإقليمية؟
كلها أسئلة مفترضة ومعظمها

يصب في دائرة سؤال واحد: هل واشنطن في صدد مراجعة سياساتها التقليدية المتعلقة باحترام الخرائط الجغرافية والسياسية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي القديم؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فمعنى ذلك أن التوتر الحدودي بين نيودلهي وإسلام آباد سيتدهور ويندفع نحو مواجهة عسكرية تتجاوز الحدود وتطاول المدن. وهذا ما يمكن ملاحظته من الخطابات السياسية المتبادلة وتحديدًا من جانب الهند حين انتقدت تكوين الدولة الباكستانية وتركيبها التنظيمي والثقافي. وإذا كان الجواب بالسلب فمعنى ذلك أن أميركا تريد من وراء توتر أجواء شبه القارة الهندية المزيد من الضغط الصيني على باكستان لانتزاع بعض المطالب التقليدية مثل التنازل عن قضية كشمير وإخضاع المؤسسات النووية للمراقبة الدولية ووقف تطوير برنامجها النووي - الصاروخي وملاحقة القوى الإسلامية وضبطها في دائرة التشدد السياسي.

وبين السلب والإيجاب تبقى باكستان أكثر الخاسرين من تداعيات الأزمة الأفغانية، فهي اضطرت إلى مسيرة الضغوط الأميركية والتضحية بحليفها الباشتوني (طالبان) لحماية نظامها من الانهيار وتحجيد برنامجها النووي الذي تعتمد عليه لتخفيف جوارها الهندي. إلا أن خسارتها في أفغانستان ليست كافية من وجهة نظر أميركا التي يبدو أنها، كحليفها الإسرائيلي، أقرب إلى رأي نيودلهي لجهة ضبط البرنامج النووي والتساهل في الحقوق التاريخية لقضية كشمير.

والسؤال: هل تتابع أميركا حربها الأفغانية في باكستان مستخدمة القوات الهندية للضغط على الكيان السياسي الحديث التكوين والمركب من مجموعات مناطقية وجهوية شبيهة بتلك

اتصالات ومخازن أسلحة في أوزبكستان. وأثارت التحركات مخاوف روسية - صينية لمحت لها دول منظمة شانغهاي في مؤتمرها الأخير. فهل هذه التطورات جرت مصادفة أم أنها

نتاج تداعي الحدث الأفغاني وانتشار القوات الأميركية في المفاصل الاستراتيجية في آسيا الوسطى وجنوبها الغربي؟ للإجابة لابد من معرفة الأهداف الحقيقية لواشنطن من ضربة أفغانستان وماذا تريد فعلاً من المنطقة. فالإدارة الأميركية أعلنت منذ ١١ أيلول الماضي عن مجموعة أهداف غامضة تعقب إسقاط كابول وحكم طالبان. فهي تحدثت عن حملة عسكرية طويلة المدى تستمر خمس سنوات وربما أكثر من عشرين سنوات. وهي تحدثت عن ربط القضايا الساخنة في سلسلة واحدة تبدأ بأفغانستان وتنتهي بفلسطين. إلا أن إدارة بوش أخفت كل الأهداف المتعلقة بآسيا الوسطى (طريق الحرير)، وبحر قزوين وخطوط النفط، والممرات المائية وممرات أنابيب الطاقة ونقل الغاز، إضافة إلى المفاصل الجغرافية التي تتحكم بمداخل المحيطات (الصومال واليمن مثلاً).

كل هذه الأمور تبقى في إطار الترحيحات والتوقعات ما دامت الولايات المتحدة لم تفصح عن أهدافها الحقيقية من وراء الحملة الدولية ضد تنظيم «القاعدة» وزعيمه أسامة بن لادن. فهل ترى واشنطن أن باكستان خسرت أهميتها الاستراتيجية ولم يعد كيانها السياسي يشكل ذاك العازل البشري - الجغرافي بين الهند (حليفة الاتحاد السوفياتي السابق) والشرق الأوسط؟ وهل تريد إدارة البيت الأبيض من وراء دعمها السياسة الهندية احتواء طموحاتها الإقليمية والدخول معها كشريك يعزل روسيا وتطويعها في الوصول إلى بحر العرب والمحيط الهندي؟ وهل تطمح أميركا في الاستفادة من حجم الهند السكاني واستخدامه لاحقاً حاجزاً بشرياً وسياسياً للضغط

المجموعات القبلية في أفغانستان؟

الجواب هو أكثر خطورة من مسألتي البرنامج النووي وقضية كشمير لأنه يتجاوز الشأن السياسي ويحاول خريطة باكستان الجغرافية واستتباعاً وظيفة الدولة وموقعها والحاجة إليها.

وتقليدياً تميزت السياسة الأميركية بسرعة استبدال الحلفاء في حال انحلت الأدوار والوظائف. وتبدو باكستان أكثر عرضة للتبدل من الهند نظراً لحدثة الدولة وضعفها السياسي قياساً بعراق «قارة» شهدت فترات صعود وهبوط في تاريخها الطويل.

انحياز أميركي

فعلى رغم تراجع باكستان أمام الضغوط الدولية (الأميركية - البريطانية) وتلبية رئيسها برويز مشرف الشروط الهندية لتخفيف حدة التوتر رفضت نيودلهي سحب جيشها من الحدود. ويذكر أن شروط نيودلهي، مدعومة بضغوط دولية، تركّزت على مجموعة نقاط أبرزها تسليم بعض المتهمين بحوادث تفجير واغلاق المزيد من مكاتب المنظمات الإسلامية (باكستانية وكشميرية) يقال أن لها صلة بتحريك الفوضى السياسية في ولاية كشمير وبعض مناطق الهند. ولاقت معظم المبادرات التي أقدمت عليها إسلام آباد الفتور من نيودلهي التي وجدت في تفهم واشنطن لوجهة نظرها مناسبة للتصليب الذي تعزز بزيارة شمعون بيريز ودعم إسرائيل للهند في معركتها.

ويبدو أن الضغط على جانب واحد أعطى إشارة خاطئة لنيودلهي فتشددت الأخيرة وزادت التوتر على الحدود وتعطلت إمكانات التسوية السلمية لقضية كشمير وأعطى ذريعة للمتطرفين من الجانبين للتصعيد والمحافظة على الاستنفار وتغذية الكراهية المتبادلة (حادث الهجوم في

كلكتا).

ولا شك في أن الهياج الأميركي وانزلاق إدارة جورج بوش الابن من عقلية الدولة الكبرى إلى عصبية القبيلة الكبرى، الحكومة بعقدة الثار والانتقام، أدت إلى خلط مسألة الإرهاب بمجمل القضايا العادلة والمعلقة من دون حل من نهاية الحرب العالمية الثانية وطوال عقود «الحرب الباردة».

وأطاحت سياسة «القبيلة الكبرى» التي يقودها وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد، مستفيداً من الاحتقان الدولي وتجيش الرأي العام المحلي، بالكثير من القوانين التي أجمعت عليها الدول في النصف الأخير من القرن الماضي (اتفاق جنيف، ومعاملة أسرى الحرب) وربما تسهم في إطلاق سلسلة حروب صغيرة لن تقوى الولايات المتحدة، في حال استمرت في سياستها الهوجاء، في السيطرة عليها. فحين تنزل الدولة إلى قبيلة تعتنز «بعضلاتها» وتفترق إلى سياسة حكيمة تجمع المصالح العليا للدولة مع سلسلة مصالح لها صلة بالتوازن الدولي في مستوياته الآسيوية والأوروبية والروسية والعربية يرتفع السؤال عن صلاحية الإدارة ومدى قدرتها على ضبط العنف في العالم. فالدفع باتجاه تغذية علاقات العنف بذريعة محاربة «الإرهاب» ستكون له نتائج كارثية وتداعيات دولية مختلفة لن يكون الداخل الأميركي بعيداً من سلبياتها في بلد يقوم تاريخياً على تجميع «غير متجانس» لعشرات القوميات والأعراق والأقوام. فاللعب بالخرائط السياسية للدول لإعادة بناء منظومة تلبي حاجات دولة كبرى يعني إطلاق حلقات عنف دموي لن يستقر من دون خلط جديد لموازين القوى ستدفع ثمنه لاحقاً الدولة - القبيلة الكبرى.

وليد نويهض *

* كاتب من أسرة «الحياة».